مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9778

الخميس، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيد كاميليري
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2024/776)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2024/776)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كينيا وجنوب السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيدة ميريكاجي لورنا، الأمينة العامة لبرنامج المشاركة الديمقراطية والرصد والمراقبة في جنوب السودان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/776، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، أشكركم على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات في جنوب السودان.

منذ آخر تقرير لي بآخر المستجدات (انظر S/PV.9705)، مددت الفترة الانتقالية في جنوب السودان حتى شباط/فبراير 2027، ما أدى إلى تأجيل الجدول الزمني للانتخابات إلى كانون الأول/ديسمبر 2026. لقد كان ذلك تطوراً حتمياً ولكنه مؤسف نظراً للإحباط والإرهاق الشديدين اللذين يشعر بهما شعب جنوب السودان من الشلل السياسي الواضح وتقاعس قادته عن تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق الانتقال الديمقراطي الذي طال انتظاره.

وظللت أجري مناقشات مكثفة مع القادة السياسيين والمجتمع المدني وممثلي المنظمات الدينية وقادة الشباب والائتلافات النسائية والشركاء الدوليين. وذلك جعلني لا أشك في أن السبيل الوحيد للمضي قدما، كما ذكر الأمين العام، هو أن يجد قادة جنوب السودان على وجه السرعة الحلول الوسط وأساليب التنفيذ واتخاذ الخطوات الحاسمة المطلوبة لتحقيق كتلة حرجة من المعايير الرئيسية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

ولكن، منذ التمديد، قل تركيز الاهتمام بتنفيذ اتفاق السلام المنشط وخارطة طريقه مرة أخرى، بينما تطل المصالح السياسية برأسها على المستوى الوطني. ويبدو أن مبادرة تومبيني التي تهدف إلى ضم جماعات المعارضة غير الموقعة إلى اتفاق السلام قد توقفت إلى حد كبير، على الرغم من أن الرئيس الكيني وليام ساموي روتو زار جوبا أمس بدعوة من الرئيس سلفاكير ميارديت. ويبدو أن الرئيسين قررا إعادة تحريك هذه المبادرة وحل المسائل العالقة في غضون أسبوعين وتأمين مصادقة إقليمية بعد ذلك.

وكانت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان واضحة: بدأت ساعة فترة التمديد الرابعة لجنوب السودان في الدوران. وهي لا تعيد بدأ الدوران من الصفر في شباط/فبراير 2025، عندما يبدأ تمديد فترة الانتقال. إنها تبدأ الآن. وإلا قد نجد أنفسنا في نفس المأزق في كانون الأول/ديسمبر 2026. ولا يمكن أن يكون هذا هو العمل على النحو المعتاد بالنسبة لأطراف اتفاق السلام أو النخبة السياسية أو الجهات الضامنة لاتفاق السلام أو المجتمع الدولي. يجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة لنجعل هذا التمديد الأخير ونحقق السلام والديمقراطية اللذين يستحقهما شعب جنوب السودان. فلا بد من التسوية الودية حتى تكون الحسابات الانتخابية مضبوطة. والإجراءات الصغيرة لا تكفي. والقرارات والإجراءات والنهج الواقعي والمعايير المرتبطة بخطة التنفيذ ضرورية. ويلزم تقديم تنازلات بشأن ما هو متيسر في إطار الجدول

الزمني. وسيتعين تجذيب بعض العمليات أو تغييرها لجعل المواءمة الشاملة قابلة للتحقيق بشكل واقعي. ولتحقيق تلك النتائج، ينبغي للحكومة أن تعيد فوراً تشكيل فرقة العمل المشتركة التي تقودها الحكومة بشأن وضع الدستور والانتخابات.

وقد حددت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ست نقاط مرجعية قابلة للتحقيق، يمكن للأطراف التعامل معها على الفور: أولاً، نشر القوات الموحدة اللازمة، وبدء المرحلة الثانية من التدريب المشترك بينها، والاتفاق على هيكل القيادة الأوسط؛ ثانيًا، الشروع في التربية المدنية؛ ثالثًا، الأعمال التحضيرية لتسجيل الناخبين؛ رابعًا، تعديل مشروع قانون جهاز الأمن الوطني لتوسيع الحيز المدني والسياسي؛ خامساً، وضع مدونة سلوك بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام؛ وسادساً، توضيح تقاسم المسؤولية عن أمن الانتخابات. وقد اجتمعتُ مؤخراً بالرئيس مياردیت لمناقشة الضرورة الملحة لإحراز تقدم وأبلغته بانخراطاتنا المثمرة مع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين وأكدت على أهمية استمرار انخراطه في هذا الصدد. كما يجب على المجتمع الدولي أن يحتشد حول تلك المهام الفورية. فنحن بحاجة إلى نفوذ جماعي وصوت موحد لدعم خاتمة سلمية للفترة الانتقالية.

ويظل نهج الشراكة أمراً بالغ الأهمية. إننا ندرك أن من الصعب إبقاء التركيز على جنوب السودان في وقت أزمات عالمية متنافسة، ولكننا نظل مقتنعين بأن لا البلد ولا المنطقة قادرين على تحمل انزلاق آخر إلى حالة النزاع.

وتمضي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قدماً في تقديم المساعدة للجنة الوطنية للانتخابات، بما في ذلك من خلال حزم الدعم التي تجمع بين المعدات المادية – أي المواد الأساسية التقليدية – والبرمجيات – أي الأنشطة البرنامجية – من أجل دعم اللجنة في أقرب وقت ممكن. ولدينا قدر كبير من الخبرة الداخلية في المجال الانتخابي والسياسي وإنفاذ القانون لتكريسها في هذا المجال من ولايتنا، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة المسائل الأمنية الانتخابية. إننا نقود مبادرات لتعزيز الحيز المدني والسياسي حيث يجري الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية من مختلف الأطياف بشأن ما يعنيه المجتمع الديمقراطي بالنسبة لها، وكيف يمكنها تحقيقه بشكل جماعي. كما إننا نتعاون مع حوالي 200 منظمة من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد لبناء تحالفات للمراقبة ولتعزيز التربية المدنية والمشاركة في مهمة مراقبة الانتخابات الهامة.

ويجب على أن أؤكد على أن جهودنا والزخم الحالي نتاج لرغبة شعب جنوب السودان القوية في الإسهام في مشروع بناء الدولة. وفي نهاية المطاف، هذه ليست انتخابات الأمم المتحدة أو انتخابات خارجية، بل هي أول انتخابات سيادية لجنوب السودان بعد الاستقلال. ومن الأمثلة على كيفية تأثير الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي، الدعم المقدم إلى لجنة الإصلاح القضائي التي أقرت مؤخراً توصياتها لبناء سلطة قضائية مستقلة في جنوب السودان متجذرة في مبادئ الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون. إنها خطوة مهمة نحو تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإنشاء نظام للضوابط والتوازنات بنهاية الفترة الانتقالية، والأهم من ذلك، استكمال عملنا نحن لتعويض العجز الحالي بإيصال العدالة من خلال المحاكم المتنقلة إلى المناطق الريفية.

ومع انتهاء موسم الأمطار، نشهد بالفعل ارتفاعا حادا في أعمال العنف على المستوى دون الوطني. ومما يثير القلق عدد الضحايا المدنيين الذين سقطوا خلال حوادث منفصلة في ولايات أعالي النيل ووسط الاستوائية وواراب. وتواصل بعثة الأمم المتحدة تنفيذ ولايتنا المتعلقة بحماية المدنيين، ولكن لا يمكن أن ننتشر في كل مكان في نفس الوقت ولا تشكل الحماية المادية الثابتة حلا دائما في هذه الظروف. وأدعو القادة في جنوب السودان إلى توحيد قواتهم ونشرها لأنها الطريقة الوحيدة ليمنعوا على نحو مستدام سقوط قتلى في صفوف المدنيين. وقدمت بعثة الأمم المتحدة بالفعل دعما لوجستيا كبيرا لبدء المرحلة 1 من نشر القوة الموحدة، ولكن لم يَظهر أي تحرك واضح للمضي قدما في المرحلة 2.

وفي إطار تعزيز ولايتنا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تقدم بعثة الأمم المتحدة خدمات تقنية واستشارية لوزارة الشؤون الجنسانية وشؤون

الطفل والرعاية الاجتماعية لصالح فرقة العمل المعنية بمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له والتي ستبدأ عملها قريبا في جميع أنحاء البلد. ونعمل على التواصل مع أصحاب المصلحة بشأن التقاطع بين النوع الاجتماعي والأمن وتغير المناخ نظرا للتأثير غير المتناسب للصدمات المناخية والنزاعات على النساء.

لا تزال أعمال العنف والفيضانات المستمرة تتسبب في أضرار جسيمة وتعطّل فرص التعافي والتوصل إلى حلول دائمة في جنوب السودان. وقد كثف الشركاء في المجال الإنساني العمليات المنقذة للحياة بتوصيل الأغذية والمياه ومستلزمات الإيواء والحماية والرعاية الطبية لأكثر من 3.9 ملايين شخص هذا العام. ولا تزال هناك صعوبات في الوصول إلى جميع المحتاجين، بما في ذلك محدودية الموارد، حيث لم نتلق سوى نسبة 57 في المائة من مبلغ 1,8 بليون دولار المطلوب لخطة الاستجابة والاحتياجات الإنسانية لعام 2024.

وقادت الحكومة بنجاح عملية وضع خطة مشتركة للاستعداد والاستجابة لاحتياجات ما يصل إلى 1,5 مليون شخص متضرر من الفيضانات بدعم من بعثة الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني. وتشمل هذه الجهود تنفيذ مشاريع للتخفيف من حدة الفيضان مثل إعادة بناء السدود ونظم الإنذار المبكر. ولكن لا تزال العديد من المجتمعات المحلية معرضة للخطر بسبب عدم كفاية البنى التحتية والموارد، لذلك فإننا لا نزال بالتأكيد نواجه جملة من الصعوبات، ولا سيما أن مياه الفيضانات تواصل تدفقها في العديد من المناطق حتى عندما تنحسر الأمطار ويتراجع منسوب النهر.

لا يزال النزاع في السودان يتسبب في تفاقم تلك التحديات في جنوب السودان حيث دخل البلد أكثر من 000 830 لاجئ وعائد منذ نيسان/أبريل 2023، أي ما يعادل أكثر من 7 في المائة من سكان جنوب السودان. بالإضافة إلى ذلك، أعلن جنوب السودان عن ارتفاع معدلات الجوع وبدء تفشي الكوليرا على حدوده الشمالية، مع وصول حالات جديدة من السودان. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بجهود العديد من مواطني جنوب السودان الذين يعملون معرِّضين أنفسهم لمخاطر كبيرة ويضحون لخدمة شعبهم، سواء كانوا من العاملين في المجال الإنساني في الخطوط الأمامية أو من الموظفين الحكوميين الذين يؤدون مهامهم يوميا رغم عدم تلقيهم رواتب طوال أشهر.

وفي الوقت الذي نرى فيه الحكومة توجه نداءات مختلفة للحصول على الدعم المالي مقدمًا وقبل اتخاذ خطوات لتنفيذ الاتفاق، نود أن نفيد بضرورة تقديم دليل واضح على أن الموارد المالية الوطنية يجري تخصيصها من باب الأولوية للسلام. ويمكن اتخاذ خطوات مجدية في هذا الصدد من خلال توصيات لجنة الإشراف على الإدارة المالية العامة ضمانا لإسهام التمويل المخصص في تنفيذ اتفاق السلام وتقديم الخدمات العامة بفعالية.

ويحتاج المجتمع الدولي إلى دليل ملموس على أن قادة البلد والنخبة السياسية ملتزمون حقا ببناء مستقبل ديمقراطي. وفي ظل الحالة الراهنة، ثمة مخاوف تتعلق بالركود السياسي الحالي. ولصبر العامة حدود. ولذلك، أدعو الأطراف إلى الاستفادة من الأشهر الأربعة المقبلة، قبل بدء فترة التمديد، لوضع أهداف واقعية وتحقيقها وكذلك، بوجه خاص، لاتخاذ القرارات السياسية الحاسمة المطلوبة للمضي قدما في العملية.

ختاما، أود أن أشكر المجلس على دعمه المستمر لشعب جنوب السودان وأكرر التأكيد على الحاجة إلى توحيد الكلمة وتقديم الدعم للتمكن من إتمام المرحلة الانتقالية بطريقة سلمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد هايسوم على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لورنا.

السيدة لورنا (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن خالص تقديري على الدعوة التي تلقيتها لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم أمام المجلس عن المسائل المهمة التي تؤثر على بلدي ومواطني بلدي، ولكن الأمر يُشعرني بالتواضع أيضا. وأود أن أخاطب المجلس في هذه الجلسة بشأن جنوب السودان بصفتي الأمينة العامة لإحدى منظمات المجتمع المدني واسمها "برنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان"، وكذلك بصفتي مواطنة معنية. ويسرني أن أعود إلى هذه القاعة مرة أخرى وأؤكد للمجلس

مجددا أن هذه الإحاطات مهمة وفعالة بالفعل. وأصبح المجتمع المدني في جميع أنحاء جنوب السودان يعقد اجتماعات فصلية مع الممثل الخاص للأمين العام. ومع أن الحالة لا تزال تتطور، أثني على الممثل الخاص وفريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للاستجابة لطلبنا ونقدّر دعم المجلس له.

وإذ أشارككم اليوم أفكاري حول التحديات والفرص التي تواجه الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك مشاركة المرأة، في سياق سياسي صعب، من المهم أن أشير إلى أن أصوات المواطنين ومصالحهم تكاد تكون غائبة في القرارات المتعلقة بالشأن العام في بلدي. وتدير النخب السياسية شؤون البلد دون إيلاء أي اعتبار لمصالح المواطنين. وتتضمن الأمثلة على ذلك تمديد المرحلة الانتقالية وتأجيل الانتخابات من 2024 إلى 2026. إن تلك القلة من النخب السياسية، التي يُفترض أن تدير الموارد لتنفيذ عمليات وطنية هامة مثل إصلاح قطاع الأمن وإجراء الانتخابات وعملية وضع الدستور، مشغولة ببناء إمبراطوريات تجارية والتباهي بأسلوب حياتها المترف. وما فتئت مصالحها تحظى بالأولوية على حساب حقوق الأغلبية.

لقد استُقبل التمديد الأخير للمرحلة الانتقالية ولولاية حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة في جنوب السودان بخيبة أمل كبيرة في أوساط المواطنين الذين يتساءلون عما ستفعله على نحو مختلف النخب السياسية في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة خلال تلك الفترة الممددة عما لم تتمكن من القيام به على مدى السنوات الست المنصرمة، خاصة بعدما اعترفت علنا بأنها لم تنفذ سوى 10 في المائة من اتفاق السلام بالكامل على مدى السنوات الست الماضية. ونحث المجلس على تأييد مواطني جنوب السودان في مطالبة الحكومة بتقديم برنامج واضح لفترة التمديد التي تستمر 24 شهراً.

ويشكل تأجيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة المتكرر للانتخابات الوطنية نكوصا حادا مخيبا للآمال عن المسار الديمقراطي في البلد. وعلى الرغم من احتمال وجود تحديات أخرى أمام الديمقراطية في جنوب السودان، تشكل الرغبة المستمرة لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة في تمديد ولايتها إلى الأبد العقبة الأساسية أمام الديمقراطية. فقد حرمت المواطنين من فرصة اختيار قادتهم ومن تنفيذ العمليات الوطنية الهامة مثل وضع الدستور وإصلاح قطاع الأمن. ولا يثق معظم المواطنين في أن الحكومة الحالية مهتمة بوضع دستور لجنوب السودان يتمحور حول الناس ولا في قدرتها على تيسير وضعه دون مشاركة قوية من المجتمع المدني والأطراف المعنية غير السياسية الأخرى، بما في ذلك المجتمع الدولي.

إن الحالة الاقتصادية في البلد آخذة في التدهور مع تصاعد العنف. ويواجه البلد عموما العديد من التحديات التي تشمل ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع مثل قتل المدنيين مؤخرا في بيام وندوروبا في مقاطعة ياي وعمليات القتل في مقاطعة كاجو كيجي والاعتداء على محام في مجال حقوق الإنسان كان يدافع عن طفلة لحمايتها من الزواج المبكر والقسري في رمبيك، وغيرها الكثير. وارتفعت تكلفة المعيشة لتفوق إمكانات الكثير من المواطنين. ومن غير المعقول في هذا العصر الحديث ألا تقدر الحكومة على توفير المياه النظيفة لمواطنيها أو حتى بيئة تمكنهم من الحصول على السلع الغذائية الأساسية. جنوب السودان قصة حزينة وتقترب من شفا الانهيار.

منذ حصول جنوب السودان على الاستقلال في عام 2011، يعتمد سكان جوبا على صهاريج المياه لتوصيل المياه للاستخدام المنزلي. لم تعد الحكومة قادرة على دفع رواتب موظفي الحكومة بشكل منتظم وتأخرت عن لك لمدة تجاوزت 10 أشهر. ومن أكبر العقبات أمام حقوق الإنسان القيود المفروضة على الحريات الأساسية، والتي أدت إلى تقلص الحيز المدني والسياسي. وزاد من تفاقم ذلك إقرار تعديل قانون جهاز الأمن الوطني هذا العام. ويمنح القانون جهاز الأمن الوطني صلاحيات الاعتقال بدون أمر قضائي. رغم المطالبات بإعادة مشروع التعديل إلى البرلمان، قرر رئيس الدولة الاحتفاظ به حتى انقضت فترة الثلاثين يوماً، ليصبح بذلك قانوناً نافذاً. أدى ذلك إلى تخوف المواطنين من مجرد التعبير عن شواغلهم المتعلقة بحقهم في الحصول على الضروريات الأساسية كالمياه.

إن مسألة المشاركة السياسية للمرأة هي بالفعل جانب مهم من جوانب مسعى تحرير المرأة. سأكون مكابراً إن لم أتطرق إلى هذه

المسألة. ومع أننا نقر بالتحديات العديدة التي تواجهها المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، إلا أنني سأركز اليوم على المشاركة السياسية.

وبينما نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء التي ساهمت بسخاء في صندوق بناء السلام، لا بد لي من الإشارة إلى أن تنفيذه يتطلب متابعة حثيثة. وإذ ندرك الرؤية الملهمة للصندوق وشاركنا في مرحلة وضع تصور لمشروع جنوب السودان، فقد تم إدراج بعض منظماتنا – بما فيها برنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان – كشركاء إضافيين منفذين للصندوق نظراً لمساهمتنا. لكن عملية التنفيذ غير واضحة لنا، ومن المحبط أن نقرأ شكوى موجهة نحو هيئة الأمم المتحدة للمرأة من مجموعة من مجموعة النساء والمنظمات النسائية في جنوب السودان بدعوى الإقصاء. أقول إن الرؤية الأصلية للمشروع قد تضيع ما لم تُتخذ تدابير عاجلة. لا يمكن تحقيق المشاركة السياسية للمرأة من خلال حلقات العمل وحدها. نساء جنوب السودان سئمن من حلقات العمل التي لا تعالج التحديات بالضرورة وأصبحت بالأحرى مجرد تجمعات اجتماعية.

كلما دُعيت لإحاطة المجلس بالمستجدات، أقوم بإجراء مشاورات غير مباشرة مع فئات شتى من الناس، بمن فيهم مواطنون عاديون، الذين يمكن تصنيفهم على أنهم من الطبقة الوسطى والجهات الفاعلة الدولية العاملة في جنوب السودان والمقيمة فيها. وفي أعقاب تلك المشاورات، أود تقديم التوصيات التالية.

أولاً، نحن نقدر مساهمة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تقديم الدعم وتيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية ووضع التشريعات وعملية وضع الدستور التي يقودها الشعب. غير أنني أود أن أقول إن حلقات العمل وحدها لا تكفي. سيكون من المهم لفريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تبني برمجة مشتركة والتخطيط والشراكات المجدية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمؤسسات لتطوير برنامج للمشاركة المدنية يتيح مشاركة فعالة للمواطنين. نطالب بنموذج مختلف عن النموذج المطبق حالياً في جنوب السودان. يبدو أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تنتظر أن تخبرها الحكومة متى تبدأ العمل في التثقيف المدني، في حين أن المشاركة المدنية ليست من أولويات الحكومة.

ثانياً، وإدراكاً منا لزيارة الرئيس روتو إلى جنوب السودان يوم أمس، 6 تشرين الثاني/نوفمبر، فإننا ندعو إلى استمرار مشاركة المجتمع الدولي في جنوب السودان ودعم مبادرة توميني. وما برح ذلك هو الجهد الرسمي الوحيد المبذول حاليًا لاستعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان. العملية تجسد بالفعل الأمل لشعب جنوب السودان.

ثالثاً، يجب السماح لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بتيسير المشاركة الدورية مع حكومة جنوب السودان ومجموعات المجتمع المدني – وأقصد بذلك أن يكون هذا على المستوى الاستراتيجي ومستوى صنع القرار لأغراض استراتيجية ولدعم تنفيذ المهام الرئيسية للفترة الانتقالية. نحن نريد أن نساهم في تشكيل مستقبل بلدنا تفاديا لمزيد من تمديد متكرر ومتواصل للفترة الانتقالية.

أما توصيتي الرابعة والختامية فتخص صندوق بناء السلام. نوصي بعقد اجتماع بمشاركة لجنة بناء السلام والمستفيدين المباشرين من الصندوق والشركاء المنفذين الإضافيين المدرجين في القائمة لإعادة هيكلة وتركيز تدخلات الصندوق وتنفيذه. لا يمكن تحقيق مشاركة المرأة وإدماجها السياسي من خلال حلقات العمل وحدها.

ختاماً، أود إطلاع المجلس وجميع الدول الأعضاء على أنه نظرياً قد يبدو أن المجتمع المدني في جنوب السودان مُشمول ومُشارك. وربما تضم حلقات العمل كثير من المشاركين مدرجة أسماؤهم في القائمة –50 أو 70 أو حتى 100 مشارك. غير أن الأرقام وحدها لا تكفي لتكفل شمولاً ومشاركة. إن أساس الشمول هو البرمجة المشتركة وتحديد الأولويات بشكل مشترك. ونطالب باعتماد نهج تشاركي شامل قائم على المبادئ لتحقيق الشمول الهادف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لورنا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم على إحاطته الرصينة. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لقيادتها وما توفره من مساعدة فنية وحماية للمدنيين عبر جنوب السودان. كما نشكر السيدة لورنا على العرض الذي قدمته.

ونكرر الإعراب عن خيبة أملنا الشديدة من قرار حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان بتمديد الفترة الانتقالية في البلد لإبقاء السلطة في أيدي نخبة صغيرة. لقد أظهر قادة جنوب السودان مرة أخرى انعدام الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتهم بموجب الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018.

من الضروري أن تُظهر الحكومة الانتقالية، أخيراً، التزامها تجاه شعب جنوب السودان من خلال تنفيذ اتفاق السلام خلال فترة التمديد المقبلة. يجب ألا يكون هناك أي تأخير آخر. ونؤكد مجدداً على أن أفضل سبيل أمام شعب جنوب السودان لتحقيق أهدافه المتمثلة في الاستقرار السياسي والاقتصادي هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وفي حين يقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمساعدة جنوب السودان في تحقيق هذه الغاية، إلا أنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ألا تدعم الانتخابات ما لم وحتى تخصص الحكومة الانتقالية وتوظف مواردها الخاصة – البشرية والرأسمالية – في هذا الجهد. ونحث بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على وضع جدول زمني فوراً لتوجيه الحكومة الانتقالية في اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء الانتخابات في عام 2026 وإنهاء المرحلة الانتقالية بشكل نهائي.

وندعو قادة وأحزاب جنوب السودان إلى الدخول في حوار عاجل وتعزيز الحيزالمدني الحر والسعي إلى التوافق لحل أي منازعات متعلقة بالانتخابات. علاوة على ذلك، ندعو الحكومة الانتقالية في جنوب السودان إلى وضع خطة عمل واضحة وواقعية وجدول زمني وميزانية لتنفيذ المهام الحاسمة المتبقية في اتفاق السلام. إن تقديم خطة عمل كهذه أمر أساسي لاستعادة الثقة بين شعب جنوب السودان والمجتمع الدولي بأن القادة السياسيين ملتزمون بتنفيذ بنود اتفاق السلام المتبقية.

ونشعر بالقلق بشكل خاص إزاء استمرار جهود الحكومة الانتقالية لتقليص المعارضة السياسية، مما يحد من حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. وننوه بالحوار بين الأحزاب في جوبا وجهود الوساطة من خلال مبادرة توميني ونؤكد دعمنا لكينيا لقيادتها تلك المبادرة. وندعو جميع قادة جنوب السودان – الموقعين وغير الموقعين على حد سواء – إلى الاستفادة الكاملة من هذه المحادثات من أجل إحلال سلام مستدام.

لقد أدت الهجمات العنيفة على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى تعليق عمليات بعض الوكالات الإنسانية وتقليص المساعدات المنقذة للحياة للمواطنين الضعفاء. نحن ندين جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. ويجب على الحكومة الانتقالية أن تعطي الأولوية للحد من المخاطر التي تواجه أولئك الذين يسعون إلى مساعدة شعب جنوب السودان.

لا يزال مسؤولو الحكومة الانتقالية على مستويات البلد والولاية والبلدة يفرضون رسوماً غير قانونية ويطالبون بالموارد من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبعثات الدبلوماسية ووكالات المساعدات الأجنبية وشركائها المنفذين. تؤدي هذه النوعية من الأنشطة إلى عرقلة وتأخير إيصال المساعدات الإنسانية وتعطيل عمليات حفظ السلام. وتتعارض الضرائب والرسوم وغيرها من المصاريف مع الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، ويجب وقفها تماما.

وتكتسي إمكانية الوصول هذه أهمية أكبر، حيث شهدنا طوال عام 2024 زيادة في العنف القبلي. وندعو الحكومة الانتقالية بإلحاح إلى ضمان حماية المدنيين. إننا قلقون للغاية بشأن سلامة الأطفال ورفاههم ونخشى من زيادة العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، لا سيما ضد الفتيات، واستمرار التجنيد القسري واستخدام الأطفال كجنود، والقتل والتشويه والاختطاف ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال المحتاجين. وبالمثل، فإننا نشاطر ممثلي الأمم المتحدة القلق الذي أعربوا عنه بشأن تفاقم الجوع وسوء التغذية وتفشي الأمراض في جنوب السودان، وهي أمور نتوقع أن تزداد تفاقما جراء الأمطار الغزيرة والفيضانات المرتبطة بها.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب جنوب السودان وبالعمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والحكومة الانتقالية وأعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة لتمكين السلام والازدهار في البلد والمنطقة.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد هايسوم على إحاطته والسيدة لورنا على أفكارها القيمة.

وتجدد سلوفينيا الإعراب عن دعمها الثابت لشعب جنوب السودان في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وبينما نأسف لقرار تمديد الفترة الانتقالية لفترة أخرى، فإننا نحث حكومة جنوب السودان وجميع الأطراف على استغلال هذا الوقت بشكل بنّاء لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان بشكل كامل. إن التقدم المطرد في خريطة الطريق الانتخابية أمر ضروري لمستقبل مستدام وديمقراطي في جنوب السودان.

وإدراكاً منا للوضع الاقتصادي الهش الذي يواجهه جنوب السودان، الذي تفاقم بسبب النزاع الدائر في السودان، من بين أمور أخرى، فإننا نعتقد مع ذلك أنه ينبغي للحكومة أن تعطي الأولوية لتوفير التمويل الكافي لدعم تنفيذ الاتفاق المنشط وجهود السلام. إننا نحث الحكومة بقوة على إحراز تقدم ملموس والوفاء بالتزاماتها وضمان التحضير بشفافية لانتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع وتنفيذ إصلاحات قطاع الأمن. ومن الضروري إحراز تقدم فوري في المسائل الحاسمة، بما في ذلك نشر القوات الموحدة اللازمة والتحضير لتسجيل الناخبين ووضع دستور دائم، من بين أمور أخرى. وينبغي إعداد خريطة طريق استراتيجية واضحة مدعومة بتعبئة نشطة للموارد.

ويجب أن تتاح للنساء والشباب القدرة على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة في جميع عمليات السلام والعمليات السياسية. إن دورهم القيادي قيّم للغاية، ويجب أن تكون أصواتهم مسموعة من أجل بناء مستقبل ديمقراطي وشامل للجميع وقادر على الصمود. ومن خلال تلك العمليات، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات القبلية.

ما فتئت الأزمة الإنسانية تتفاقم في جنوب السودان. وأدى الإجهاد الاقتصادي ونقص الموارد وتصاعد العنف إلى جعل الملايين في حاجة إلى المساعدة. وتزيد الآثار المضاعفة للتأثيرات المناخية الحادة وتداعيات النزاع في السودان من شدة انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يؤثر الآن على أكثر من نصف السكان. وقد أدى وصول أكثر من 000 830 من اللاجئين والعائدين من السودان إلى زيادة توتر الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الهش أصلاً في البلد. وبالتالي، لا بد من وقف فوري ودائم لإطلاق النار في السودان. وقد تأثرت طرق الإمدادات الإنسانية بشكل أكبر بالظواهر الجوية القصوى، مما أعاق إيصال المساعدات الأساسية. وتتعرض البنية التحتية الحيوية، وخاصة الرعاية الصحية، لضغوط هائلة، مع ورود تقارير عن تفشي الكوليرا في مقاطعة الرنك مما يثير المزيد من المخاوف. كما تتعرّض الجهود الإنسانية للخطر جراء تصاعد العنف على الصعيد دون الوطني والعنف القبلي. إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وبدون عوائق أمر بالغ الأهمية، وندين جميع أعمال العنف ضد العاملين في المجال الإنساني. ونحث حكومة جنوب السودان على إعطاء الأولوية لسلامة العمليات الإنسانية.

وتشعر سلوفينيا بالقلق بشكل خاص إزاء الحالات الموثقة لتجنيد الأطفال والعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وندعو حكومة جنوب السودان إلى تكثيف الجهود الوقائية وحماية جميع أفراد المجتمعات المحلية كافة، ولا سيما النساء والأطفال. كما ندعو إلى ضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ونؤكد مجدداً دعمنا لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ونشيد بدورها الذي لا غنى عنه في دعم السلام وحماية المدنيين. وما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء التقارير التي تتحدث عن استمرار الانتهاكات الواسعة النطاق لاتفاق مركز القوات. إن الانتهاكات المستمرة تعيق بشكل خطير قدرة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تنفيذ ولايتها بفعالية. وتحث سلوفينيا الحكومة على الاحترام الكامل لأحكام اتفاق مركز القوات وتنفيذها بالكامل، وبالتالي تمكين البعثة من العمل بدون قيود، والقيام بدورها الأساسي في حماية المدنيين.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم على إحاطته. وأشكر بشكل خاص السيدة ميريكاجي لورنا على ملاحظاتها الثاقبة وتوصياتها الواضحة بشأن إشراك المرأة والمجتمع المدني في هذه المرحلة الحاسمة من مستقبل جنوب السودان. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لجنوب السودان وكينيا في جلسة اليوم.

ونحيط علماً بقرار الأطراف القائم على توافق الآراء بتمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين، وندرك أن تنظيم الانتخابات هو عملية جنوب سودانية. مع ذلك، ونظراً لاستمرار عدم إحراز تقدم في هذا الصدد، نود أن نكرر كلمات الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، الذي قال الأسبوع الماضي إنه من الضروري القيام بالأمور بشكل مختلف الآن. إن الوقت يداهمنا ولا مجال للتأخير.

وأود أن أؤكد على ثلاث أولويات ستبقى محورية خلال العامين المقبلين.

أولا، من الضروري أن تستمر الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية. فتلك الاحتياجات في تزايد، وذلك أمر مقلق للغاية. وكما سمعنا للتو، فإن البلد يتأثر بالفعل بشدة بالنزاع في السودان وبالحالة الاقتصادية التي تتدهور بشكل كبير. وتتأثر نسبة كبيرة من السكان بشكل خطير بانعدام الأمن الغذائي، الذي يتفاقم بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، فإن تقييم المخاطر المراعي للاعتبارات الجنسانية وأنظمة الإنذار المبكر أمور ضرورية، لا سيما بالنسبة للمجتمعات المعرضة لخطر الفيضانات. وكما أوضح مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، خلال زيارة أعضاء المجلس إلى جنيف في آب/أغسطس، فإن هناك إمكانات هائلة يمكن أن تتيحها العلوم والبيانات لدعم بعثات حفظ السلام مثل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ثانيا، من الضروري معالجة انعدام الأمن المستمر في البلد. ولا تزال أعمال العنف والهجمات ضد المدنيين مستمرة على نطاق واسع، ولا سيما على الصعيد دون الوطني، كما أفادت بذلك شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وهذا أمر مقلق للغاية، لا سيما في ضوء التقارير التي تتحدث عن العنف الجنسي وعمليات الاختطاف. يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نرحب بتجديد خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة لمكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وندعو إلى تنفيذها الفعال. كما ندعو جميع الأطراف إلى تعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الموظفين الوطنيين والموظفين المعينين محلياً. إذ أن جنوب السودان لا يزال أحد أخطر البلدان بالنسبة لهم. ولتحقيق هذه الغاية، نذكّر بالالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، التي أكد عليها القرار 2730 (2024)، الذي سيناقش المجلس تنفيذه في نهاية الشهر.

ثالثاً، لا بد من تحقيق نتائج سريعة وملموسة بشأن الأحكام المتبقية من اتفاق السلام. يتطلب ذلك إرادة سياسية وحواراً بنّاءً وخطة عمل واقعية، مع جداول زمنية ومؤشرات بشأن تعبئة الموارد. ويجب أن يكون المجتمع الدولي قادرا على إدراك التقدم المحرز في وقت مبكر من أجل اتخاذ قرارات بشأن استمرار ما يقدم من دعم، بما في ذلك الدعم المالي. علاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز ثقة سكان جنوب السودان ككل في تمديد المرحلة الانتقالية، نؤكد مرة أخرى على ضرورة إتاحة حيز مدني وسياسي حر وآمن ومشاركة النساء والشباب، بما في ذلك كناخبين ومرشحين ومراقبين في الانتخابات المقبلة. ويجب وقف جميع أشكال المضايقات والتهديدات الجنسانية ومقاضاة مرتكبيها.

وأود أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفرقة العمل الثلاثية التي سيظل استمرار عملها ودعمها لجنوب السودان في هذا المسار المعقد أمراً أساسياً ولا غنى عنه خلال العامين المقبلين. كما نؤكد من جديد التزام سويسرا الراسخ تجاه حكومة وشعب جنوب السودان في تحقيق السلام الدائم.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم على إحاطته. واستمعت أيضاً إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لجنوب السودان وكينيا في جلسة اليوم.

فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2024/776)، أود أن أتطرق إلى النقاط التالية.

أولاً، يجب علينا أن نواصل دعم جنوب السودان في النهوض بالعملية السياسية. وأحاطت الصين علماً بقرار الأطراف الموقعة على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان تمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين إضافيين وتأجيل الانتخابات العامة إلى كانون الأول/ديسمبر 2026. وتجدر الإشارة إلى أن جنوب السودان، بوصفه أحدث عضو في الأمم المتحدة وفي مواجهة تحدياته الداخلية والخارجية التي لا تحصى، قد نفذ بفعالية اتفاق السلام المنشط، وسن قوانين متعلقة بالانتخابات، وأنشأ مؤسسات وطنية متخصصة، وسارع بنشر قوات موحدة، وبذل بذلك جهوداً كبيرة لتعزيز عملية الانتقال السياسي، مما يستحق التقدير الكامل. وتشجع الصين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام المنشط على التعجيل بتنفيذ مختلف المهام بروح التضامن والتعاون والمضي قدماً بخطى ثابتة في العملية السياسية من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في التنمية السلمية. ونؤيد الآلية الثلاثية المؤلفة من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة في مواصلة العمل على نحو وثيق مع حكومة جنوب السودان وتقديم مساعدة إضافية للعملية السياسية. وينبغي التأكيد على أن الانتخابات العامة جزء من الشؤون الداخلية لجنوب السودان. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة جنوب السودان وملكيته احتراماً كاملاً، وأن يحافظ على القدر اللازم من الصبر، وأن يسعى إلى تقديم دعم بنّاء، وأن يتجنب فرض حلول خارجية، لا سيما من خلال التدخل دون مبرر.

ثانياً، يجب أن نواصل دعم جنوب السودان في صون السلام والاستقرار. وفي الوقت الراهن، لا تزال الحالة الأمنية في جنوب السودان تواجه تحديات عديدة، باندلاع أعمال عنف قبلي متفرقة نتيجة للتنافس على الموارد الزراعية والرعوية. وأدى النزاع في السودان إلى تدفق اللاجئين، مما أسفر عن تفاقم التوترات القبلية. ونحن نؤيد حكومة جنوب السودان في تشجيع الحوار والتشاور بين المجتمعات القبلية المعنية بشأن المنازعات على الموارد الزراعية والمائية بهدف حل النزاعات وتحقيق التعايش السلمي. وتؤيد الصين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في التركيز على مسؤوليتها الأساسية في حفظ السلام ومساعدة حكومة جنوب السودان على تعزيز قدراتها الأمنية وزيادة قدرتها على حماية المدنيين بصورة مستقلة. ويجب على مجلس الأمن أن يستمع إلى الأصوات القوية لجنوب السودان والبلدان الأفريقية الأخرى وأن يعدل أو يرفع الجزاءات غير المناسبة في الوقت المناسب.

ثالثاً، يجب أن نواصل دعم جنوب السودان في تنمية اقتصاده وتحسين سبل عيش شعبه. فالهيكل الصناعي في جنوب السودان متجانس نسبياً، وقدرته على تحمل المخاطر ضعيفة. ونتيجة للنزاع في السودان، انخفضت صادرات جنوب السودان من النفط، كما انخفضت إيرادات الحكومة وأصبح انعدام الأمن الغذائي مشكلة بارزة للغاية. إضافة إلى ذلك، عانى اقتصاد جنوب السودان من الفيضانات العارمة والأوبئة الفتاكة. ونقدر التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري في تقديم الإغاثة للسكان المتضررين وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر لكسب العيش بهدف التخفيف من شدة الحالة الإنسانية. ولا ينبغي للمجتمع الدولي الإسراع بمعالجة النقص في تمويل الاستجابة الإنسانية، ولكن ينبغي له أيضاً زيادة الدعم في مجالات مثل الصناعة والزراعة والرعاية الصحية والتعليم والتدريب، من أجل المساعدة في تنويع اقتصاد جنوب السودان وتحقيق التنمية المستقلة والمستدامة في أقرب وقت ممكن.

تولي الصين أهمية كبيرة للصعوبات التي يواجهها جنوب السودان وقدمت المساعدة بنشاط قدر إمكانها. وقد نفذت الصين في السنوات الأخيرة عدداً من مشاريع البنية التحتية في جنوب السودان، مثل المستشفيات والجسور، وقدمت عدة شحنات من الإمدادات الإنسانية. وستواصل الصين، باعتبارها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، اتخاذ إجراءات عملية لدعم فعالية أداء البعثة تحت قيادة السيد هايسوم، من أجل المساهمة في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار والتنمية في جنوب السودان.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وموزامبيق وبلدي سيراليون، إضافة إلى غيانا (مجموعة 3+1).

نحيط علماً بالتقرير الشامل للأمين العام (S/2024/776) عن الحالة في جنوب السودان والمعلومات المستكملة عن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على إحاطته الحافلة بالمعلومات، ونحيط علماً بالمعلومات التي قدمتها السيدة ميريكاجي لورنا، الأمينة العامة لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجنوب السودان وكينيا في هذه الجلسة.

تشيد مجموعة 3+1 بقيادة حكومة جنوب السودان لجهودها المتواصلة في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز مكاسب السلام والاستقرار الدائمين في البلد. وتتجلى الخطوات التي اتخذتها الحكومة في قرار مجلس الوزراء إنشاء اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها. إن اعتماد مشروع قانون لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح ومشروع قانون هيئة التعويض وجبر الضرر، وكذلك التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، كلها خطوات في الاتجاه الصحيح. وتتطلع المجموعة إلى التصديق على هذا التشريع المحلي وتنفيذه لاحقاً. ونحيط علماً بالقرار الذي توصلت إليه الأطراف المعنية في اتفاق السلام المنشط لتمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين، مع إرجاء موعد إجراء الانتخابات إلى شباط/فبراير 2027. وتؤكد المجموعة من جديد ضرورة اتخاذ تدابير مجددة ومستدامة لضمان استخدام التمديد الجديد لإجراء عملية انتخابية مقبولة تكفل تحقيق التطلعات الديمقراطية لشعب جنوب السودان في عام 2027.

ومن المهم، في هذا الصدد، اتخاذ الإجراءات المناسبة خلال هذه الفترة لضمان تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام المنشط التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز السلام وترسيخ حماية حقوق الإنسان وإحداث تحول في البلد. إن الوفاء بالنقاط المرجعية في الوقت المناسب خلال فترة تنفيذ العملية الانتقالية لتيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية يتطلب تمويلاً كافياً يمكن التنبؤ به، إلى جانب الالتزام السياسي المستدام وتفاني جميع الأطراف في جنوب السودان. فلا يزال جنوب السودان يعاني من أزمة اقتصادية كبيرة ناجمة عن انخفاض إيرادات الدولة بسبب اضطراب تصدير النفط، وتردي الحالة الإنسانية، وتدفق اللاجئين والعائدين، والظواهر المناخية الضارة مثل الفيضانات الواسعة النطاق. أثرت كل هذه العوامل تأثيراً سلبياً على تنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية. لذلك بات من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والشركاء في التنمية، تقديم الدعم اللوجستي والتقني الضروري وبناء القدرات والمساعدة المالية لحكومة جنوب السودان.

ولهذا الدعم أهمية بالغة في تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق النقاط المرجعية الرئيسية ضمن إطار فترة السنتين الممدَّدة. وسيتيح ذلك إجراء انتخابات ذات مصداقية ويكفل عدم وقوع البلد في حلقة مفرغة أخرى من العنف. وتغتنم المجموعة هذه الفرصة للإشادة بجهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وحكومة كينيا لتواصلها المستمر مع الأطراف غير الموقعة في الحوار الجماعي للحفاظ على فرصة الإدماج وتدابير بناء الثقة.

إن خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان لعام 2024، التي تتطلب 1,8 بليون دولار لمساعدة الفئات الضعيفة المستهدفة في جميع أنحاء جنوب السودان، لم تموَّل إلا بنسبة تزيد قليلاً على النصف. وذلك نقص ملحوظ، بالنظر إلى حجم الأزمة الإنسانية. وأدى انعدام الأمن الغذائي الحاد والفيضانات والصدمات المناخية الأخرى وانتشار الأمراض وتدفق ما يزيد على 000 830 من اللاجئين والعائدين من السودان إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في جميع أنحاء البلد. إننا ندعو الشركاء المانحين ومنظومة الأمم المتحدة إلى توسيع نطاق الجهود لتخفيف معاناة شعب جنوب السودان.

وعلى الصعيد الأمني، يثير جزع المجموعة تصاعد العنف القبلي الذي يجبر النازحين بالفعل على الانتقال إلى المجتمعات المجاورة بحثاً عن الأمان. ولذلك فإننا نناشد جميع الأطراف الفاعلة أن تظل ثابتة وملتزمة بالاتفاق المنشط وندعو الأطراف غير الموقعة إلى البرهنة على التزامها الكامل باستقرار جنوب السودان. إننا نعتقد أن نجاح

إجراء الانتخابات في جنوب السودان يتوقف بشكل أساسي على توفير بيئة أمنية مناسبة في البلد من أجل ضمان سلامة ونزاهة مشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية. كما نشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة من قبل الحكومة وجميع أصحاب المصلحة لاحتواء العنف القبلي والسياسي في جميع أنحاء البلد.

تشير التقارير إلى أن العنف الجنسي والجنساني هو أحد المظاهر الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والفتيات في جنوب السودان ويظل مهددا خطيراً لحماية النساء والفتيات ورفاههن. وعلى الرغم من إبرام الاتفاق المنشط والجهود المختلفة التي يبذلها أصحاب المصلحة الدوليون والوطنيون على حد سواء، لا تزال تلك الانتهاكات مستمرة مع إفلات من العقاب. فيجب مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات على أفعالهم. وتكرر المجموعة تأكيد دعمها لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جهودها الرامية إلى رصد حوادث العنف الجنسي والجنساني في جنوب السودان والتحقق منها وتوثيقها والإبلاغ عنها من أجل ضمان محاسبة مرتكبيها في الوقت المناسب في عملية الانتقال السياسي في البلد.

وفي الختام، نعرب عن تقديرنا لتضحيات وتفاني الممثل الخاص للأمين العام وفريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنظمات الإنسانية والشركاء الدوليين في إسهامهم في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار لشعب جنوب السودان. ونكرر الدعوة إلى استكشاف جميع السبل العملية والواقعية لضمان بقاء عملية بناء السلام والعملية الديمقراطية الوليدة في البلد على مسارها الصحيح.

السيدة إيفستيغنييفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على ما قدم من معلومات. وقد استمعنا إلى ممثلة المجتمع المدني، السيدة ميريكاجي لورنا. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجنوب السودان وكينيا في جلسة اليوم.

لقد درسنا عن كثب تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2024/776). وأحطنا علمًا بقرار حكومة البلد تمديد الفترة الانتقالية لمدة 24 شهراً أخرى وتأجيل الانتخابات العامة حتى كانون الأول/ديسمبر 2026. إننا مقتنعون بأن المسائل المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك موعد وشكل التصويت، أمور داخلية تخص جنوب السودان. ونأمل أن يبدي أصحاب المصلحة في جنوب السودان العزم والإرادة السياسية في تنفيذ أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان تنفيذا كاملا وأن يبذلوا كل جهد ممكن للالتزام بالجداول الزمنية الجديدة التزاما صارما. ونعتقد أن دعم المجتمع الدولي لجنوب السودان يجب أن يكون متسقاً وبناءً ويحترم سيادة البلد، وأنه يجب ألا يقتصر بالتأكيد على انتقاد سلطات جنوب السودان مهما كان القرار الذي تتخذه.

وننوه إلى أن سلطات جنوب السودان تمكنت في السنوات الأخيرة، على الرغم من كل تلك الصعوبات، من تحقيق استقرار نسبي وبعض التقدم في بناء الدولة وحل المسائل الأمنية. إننا نثق في أن تشكيل قوة مسلحة موحدة كضامن لإحراز مزيد من التقدم في عملية السلام سينجز بوتيرة أسرع. ونعتقد أن ذلك لا يتطلب جهود سلطات جنوب السودان فحسب، بل يتطلب كذلك إسهامات من قبل حركات المعارضة. ونحن مقتنعون، في نفس الوقت، بأن نظام الجزاءات الحالي المفروض على البلد يعيق تطوير وتوطيد هياكل الأمن القومي. إننا نعارض بشكل قاطع استخدام جزاءات مجلس الأمن لممارسة الضغط على جنوب السودان أو التدخل في شؤونه الداخلية. ونعتقد أن معايير حظر الأسلحة الدولي المفروض على البلد قد عفا عليها الزمن وتستدعي المراجعة.

ونشيد بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونشير إلى عملية التفاوض الجارية على المنصة الكينية مع ممثلي جماعات المعارضة في جنوب السودان التي لم تنضم إلى اتفاق السلام المنشط. ونتشاطر القلق إزاء الحالة الإنسانية في جنوب السودان. وقد تفاقمت بسبب الكوارث الطبيعية والضغوط الناجمة عن التدفق الكبير للاجئين والعائدين إلى البلد، ما أدى إلى تفاقم الحالة الصعبة أصلاً في الولايات الشمالية وأصبح يشكل تحدياً خطيراً للبلد ككل.

وقد دأبت روسيا على دعم عمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي قدمت إسهاما كبيرا في تحقيق استقرار الحالة ومواصلة تنفيذ جميع أحكام الاتفاق المنشط. ونلاحظ عمل جوبا على تعزيز الحوار القبلي بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وندين بشدة أي انتهاكات لاتفاق السلام المنشط وأي أعمال عنف ضد المدنيين، بما في ذلك موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان. ونأمل أن تواصل سلطات جنوب السودان وقيادة البعثة حوارهما بشأن سبل تنفيذ مجموعة واسعة من المهام التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وانخراطها البناء لمعالجة المشاكل التي قد تنطوي على إشكاليات، بما في ذلك استخدام أنواع معينة من البنى التحتية والمرافق اللوجستية في البلد.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد هايسوم وممثلة المجتمع المدني، السيدة لورنا، على إحاطتيهما. وأعرب عن تقديري لحضور الممثلين الدائمين لجنوب السودان وكينيا هنا اليوم.

تشير إكوادور إلى بطء التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان وخارطة الطريق للفترة الانتقالية. لقد أثار قرار تأجيل الانتخابات مرة أخرى إلى كانون الأول/ديسمبر 2026 سلسلة من التحديات التي يجب معالجتها بشكل مباشر وبحسن نية من قبل جميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان لإعادة العملية الديمقراطية إلى مسارها الصحيح. وتظل مبادرة تومبني، التي تقودها كينيا، والجهود المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للمضي قدماً في توسيع نطاق الحوارات وتحديد نوع الانتخابات وعملية وضع الدستور والخطة الأمنية للانتخابات، عناصر رئيسية لإحراز تقدم في الاتفاقات. وتجدد إكوادور دعوتها إلى العمل على توسيع الحيز المدني، وضمان إجراء انتخابات شفافة ونزيهة وشاملة للجميع، وتعزيز مشاركة جميع شرائح السكان، بما في ذلك مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة وآمنة. ونحث الحكومة على الوفاء بوعدها بتخصيص حصة 35 في المائة للنساء في جميع المؤسسات الحكومية.

إن إكوادور تدرك التحديات المعقدة التي يواجهها جنوب السودان، بما في ذلك التحديات الإنسانية والأمنية والاقتصادية، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية. فقد استقبل جنوب السودان حوالي 000 830 من اللاجئين والعائدين نتيجة للنزاع في السودان، الأمر الذي أثقل كاهل قدرات الاستجابة المحدودة أصلاً في البلد. وأدت الفيضانات إلى تعقيد عمليات المساعدة الإنسانية. وفيما يتعلق بالأمن، فإن العنف القبلي مصدر قلق خاص، كما سمعنا من السيد هايسوم. وتؤكد العديد من التقارير أن جنوب السودان لا يزال من أخطر البلدان على العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، ولذلك السبب لا يمكن أن يمر أي هجوم من دون عقاب. وندعو إلى ضمان الوصول الآمن ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، وفقًا لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2730 (2024). ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة في البلد، بما في ذلك في شكل هجمات ضد المدنيين وأعمال عنف جنساني وعنف جنسي. يجب أن يمثل مرتكبو تلك الجرائم أمام العدالة. وقد أدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دورا حاسما في تعزيز فضاءات للحوار وآليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك تنفيذ نظام المحاكم المتنقلة وبرامج التخفيف من حدة العنف القبلي. ونشجع الممثل الخاص هايسوم على مواصلة جهوده الدبلوماسية من أجل تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في البلد بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وموظفي الأمم المتحدة الذين نعرب مجددا عن تقديرنا لمساعيهم.

وإدراكا من إكوادور للتحديات التي تواجه جنوب السودان، الذي انضم في عام 2011 – عام استقلاله – إلى الأمم المتحدة ليصبح بذلك عدد أعضائها 193 عضوا، فإنها تحث المجتمع الدولي على عدم التردد في دعمه لتحقيق تلك الدولة الفتية للاستقرار والتنمية. وأود أن أختتم باقتباس كلمات الممثل الدائم لجنوب السودان الذي قال في جلسة المجلس خلال رئاسة إكوادور في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023 ما يلي:

”يلتزم جنوب السودان بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتهيئة سلام مستدام حتى يتمكن جميع المواطنين من العيش في مأمن من الخوف والعنف

بينما نسعى جاهدين من أجل مستقبل يتسم بالعدالة والحرية والازدهار.“ (S/PV.9507، ص.17).

ونحن على ثقة من أن ذلك سيتحقق وأن قادة جنوب السودان سيكون لديهم البصيرة لتحقيق ذلك الطموح لشعب جنوب السودان.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد هايسوم والسيدة لورنا على إحاطتيهما.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط:

أولًا، تأسف فرنسا لعدم إجراء الانتخابات على النحو المخطط له. ولذلك، ندعو سلطات جنوب السودان إلى تحمل مسؤولياتها وتهيئة الظروف اللازمة التي ستسمح، من خلال الحوار، بإجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. هذه هي الطريقة المثلى للحفاظ على الإنجازات الرئيسية التي تحققت باتفاق عام 2018 المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، أي إنهاء الحرب الأهلية والعودة إلى السلام. وتشدد فرنسا على أهمية إشراك المجتمع المدني بأكمله في جهود الحوار وفي التحضير لإجراء انتخابات حرة وشاملة للجميع وشفافة وأثناء إجرائها. وتدعو فرنسا إلى تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في تلك العملية.

ثانيًا، تشجع فرنسا جنوب السودان على مواصلة تعاونه مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التي تؤدي دورا محوريا في تحقيق الاستقرار في البلد. ونرحب بتحسن هذا التعاون في السنوات الأخيرة وهو ما يجب الحفاظ عليه. ويجب أن تكون بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قادرة على مواصلة تنفيذ ولايتها بالكامل. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف تعهداتها بموجب اتفاق مركز القوات وأن تعمل في تعاون وثيق. وستواصل فرنسا دعم جهود الأمم المتحدة في جنوب السودان وتشيد في هذا الصدد بمساعي السيد نيكولاس هايسوم الحاضر معنا هنا اليوم.

ثالثا وأخيرا، يساور فرنسا القلق إزاء تداعيات النزاع في السودان على جنوب السودان. يؤدي تدفق العائدين من السودان واللاجئين السودانيين إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة بالفعل والاقتصاد الهش. وندعو سلطات جنوب السودان إلى بذل قصارى جهدها لتيسير تقديم الاستجابة الإنسانية الدولية. وفي هذا الصدد، ندعم عمل المنظمات الإنسانية التي تقدم المساعدة للنازحين والمجتمعات المضيفة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وتدعو فرنسا أطراف النزاع في السودان إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار والدخول في حوار شامل للجميع بهدف استعادة السلام الدائم. فما على المحك ليس أمن شعب السودان ومستقبله فحسب، بل وأمن ومستقبل شعب جنوب السودان والبلدان الأخرى في المنطقة.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد هايسوم والسيدة لورنا على إحاطتيهما الثاقبتين وأرحب أيضا بمشاركة الممثلين الدائمين لجنوب السودان وكينيا في جلسة اليوم.

في البداية، تود اليابان أن تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في حماية المدنيين والتخفيف من حدة العنف ودعم عملية السلام في بيئة صعبة. تلتزم اليابان بمواصلة نشر ضباط الأركان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتقدر اليابان أيضا الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في إطار التشكيل الثلاثي ومختلف المبادرات الأخرى.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط:

أولاً، تلاحظ اليابان القرار الذي اتخذته في أيلول/سبتمبر أطراف الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لتمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين آخرين. ويساور اليابان القلق إزاء عدم إحراز تقدم في أعقاب ذلك القرار وتحث الأطراف على ألا تتوانى في جهودها وأن تجدد التزامها وتضع جدولا زمنيا واضحا لتنفيذ الاتفاق المنشط. ونتوقع أن يكون التمديد الحالي آخر تمديد قبل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وتدعو اليابان أيضا الحكومة الانتقالية إلى الالتزام بالضوابط المالية والنقدية المناسبة حتى تتمكن من تخصيص الموارد اللازمة لإنجاز المهام المتبقية خلال فترة التمديد لعامين.

ثانيا، لا تزال اليابان يساورها بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية. وتتزايد الاحتياجات بسبب تدفق اللاجئين والعائدين من السودان وتدهور الحالة الاقتصادية وتأثير الفيضانات الواسعة النطاق. غير أن تقديم المساعدات يتعرض لقيود بسبب عوامل مثل البنية التحتية الهشة والبيئة الخطرة التي يؤدي فيها العاملون في المجال الإنساني مهامهم. وإذ ترحب اليابان بالجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية لتخصيص موارد في الميزانية للتصدي للفيضانات، فإنها تتوقع تنفيذها على النحو المناسب وتشجع الحكومة على اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القُطري. وتشدد اليابان أيضا على أهمية سلامة العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة وغير التابعين لها.

ثالثاً، يساور اليابان القلق إزاء استمرار انعدام الأمن الذي يؤثر سلبا على جميع جوانب المساعدة الإنسانية والنشاط الاقتصادي. وإذ تلاحظ اليابان بارتياح النشر الجزئي للقوات الموحدة اللازمة، فإنها تدعو إلى التشكيل الفوري للجزء المتبقي من تلك القوات ومواصلة نشرها.

في الختام، تعيد اليابان تأكيد التزامها القوي تجاه شعب جنوب السودان وتطلعاته إلى السلام والازدهار من خلال استكمال العملية المنصوص عليها في اتفاق السلام المنشط.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم على إحاطته والسيدة لورنا على ملاحظاتها التي تكتسي قيمة خاصة بينما نجتمع في هذا الإطار الذي يركز على المرأة والسلام والأمن. وأرحب بمشاركة ممثلَي كينيا وجنوب السودان.

نرحب في البداية بقرار استئناف مبادرة توماييني في أعقاب الاجتماع الذي عُقد يوم أمس بين الرئيس روتو والرئيس سلفا كير مياردیت. ولكننا نلاحظ ببالغ القلق القرار الأخير بتمديد الفترة الانتقالية مرة أخرى وتأجيل الانتخابات لمدة عامين. ومع احترامنا الكامل لسيادة البلد في تحديد طرائق إجراء الانتخابات وجدولها الزمني، نشدد على ضرورة تجديد جميع الأطراف للالتزام السياسي لضمان عدم تمديد المرحلة الانتقالية مرة أخرى.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، نحث بقوة جميع الأطراف في جنوب السودان على الاستفادة من فترة التمديد الحاسمة التي تمتد لعامين للإعداد الكامل لانتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وسلمية واستيفاء شروطها. ينبغي أن تنخرط جميع الأطراف على وجه الاستعجال في حوار متواصل وأن تتخذ خطوات فورية لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وينبغي وضع جدول زمني واضح وتخصيص موارد كافية لضمان إحراز تقدم ملموس. ويكتسي تحقيق انتقال ديمقراطي وشامل للجميع أهمية أكبر من الانتخابات في حد ذاتها، وهو ما يتطلب حيزا سياسيا ومدنيا آمنا يتيح المشاركة المجدية، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام وإطلاق صندوق بناء السلام مؤخرا مشروعا لتعزيز دور المرأة في قطاع الأمن. كما يساورنا القلق إزاء إقرار مشروع (تعديل) قانون الأمن الوطني مؤخراً، ونشدد على أنه يجب أن يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان مع ضمان حرية التعبير بشكل كامل.

ثانياً، نحث جميع الأطراف المعنية على معالجة عدم الاستقرار المستمر في الوضع الأمني في جنوب السودان، بما في ذلك العنف دون الوطني المستمر الذي يواصل التأثير بشكل كبير على المدنيين في جميع أنحاء جنوب السودان. يتفاقم الوضع بسبب التأخير في الترتيبات الأمنية الانتقالية، وندرة الموارد بسبب تغير المناخ، وامتداد النزاع السوداني إلى المناطق الحدودية. وفي هذا الصدد، ندعو جنوب السودان إلى الإسراع في نشر القوات الموحدة اللازمة لمعالجة التحديات الأمنية وضمان حماية فعالة للمدنيين. علاوة على ذلك، نشعر بقلق خاص إزاء تصاعد العنف الجنسي والجنساني الذي يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. نحن ندعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في جهودها المتواصلة لحماية المدنيين وتيسير الحوارات بين الطوائف، وندعو إلى تعزيز العمل لمنع العنف الجنسي والتصدي له.

ثالثاً، نظل قلقين للغاية بشأن الوضع الاقتصادي والإنساني وندعو إلى زيادة الجهود لمعالجة الأزمة المستمرة. وفي حين نشيد بالجهود التعاونية بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمسؤولين في جنوب السودان في التأهل للفيضانات، فمن المهم أن يعطي جنوب السودان الأولوية لتمويل الخدمات الأساسية وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبه بشكل أفضل وضمان تخصيص الموارد بشفافية. كما نؤكد على ضرورة تكثيف بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والشركاء الدوليين الدعم إلى جنوب السودان، مع التركيز ليس فقط على المساعدات الإنسانية الطارئة ولكن أيضاً على جهود التنمية متوسطة وطويلة الأمد. من جانبنا، دعمت كوريا كلاً من التنمية والمساعدة الإنسانية في جنوب السودان من خلال برنامج المشاركة المجتمعية لكتيبتها الهندسية المعروفة باسم "وحدة هانبيت" المنتشرة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأيضاً من خلال الشراكات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع التركيز على مجالات مثل الأمن الغذائي والصحة وتحسين القدرة على الصمود. بالإضافة إلى ذلك، تظل حماية سلامة جميع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية أمراً ضرورياً. نكرر دعوتنا لجميع الأطراف لضمان وصول وتقديم المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق.

يجب على جميع الأطراف الإقرار بمسؤوليتهم عن التصدي للتحديات الحالية وتجديد التزامها تجاه شعب جنوب السودان. الآن أكثر من أي وقت مضى، تعد الإرادة السياسية المعززة أمراً حاسماً لضمان انتقال شفاف وسلمي نحو الاستقرار المستدام.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هايسوم والسيدة لورنا على إحاطتيهما. كما نرحب بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان وكينيا في هذه الجلسة.

وتأسف مالطة لأن تمديد الفترة الانتقالية في جنوب السودان جاء بسبب عدم إحراز تقدم في الوفاء بمعايير إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وشاملة للجميع. هناك حاجة ماسة إلى التزام بجدول زمني موثوق للانتخابات في عام 2026، وتخصيص أموال كافية للمؤسسات الانتخابية، وإرادة سياسية لتعزيز الظروف المواتية لحيز مدني آمن وشامل. ستدعم مالطة جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية. كما نشجع على مواصلة الحوار مع الموقعين وغير الموقعين على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

للمرأة في جنوب السودان دور حاسم، خاصة في العملية الانتخابية. نكرر دعوتنا لمشاركتها الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة، ونحث السلطات على اتخاذ خطوات لتحقيق حصة الـ 35 في المئة. ونثني على بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمواصلة دعمها لتفعيل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. تشجع مالطة بقوة المشاركة المستمرة للمنظمات التي تقودها النساء في عمليات السلام والإصلاحات الدستورية وإصلاحات الحوكمة لانتخابية وجهود المساءلة. ندين جميع التهديدات والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني، وخاصة تلك الموجهة ضد النساء.

وتظل مالطة قلقة للغاية إزاء العنف القبلي، وخاصة العنف الذي يقوده الشباب المسلح. إن توحيد ونشر القوات الموحدة اللازمة في الوقت المناسب أمر ضروري لضمان بيئة آمنة خالية من العنف وتفضي للانتخابات.

نستنكر بشدة جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وخاصة حوادث العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات. إن الاستخدام العسكري للمدارس أمر غير مقبول. نرحب بالمؤتمر الوطني لحماية الأطفال من التجنيد والاستخدام الذي عُقد مؤخراً، ونشجع بقوة على المزيد من إذكاء الوعي والدعوة للمساءلة. والتوصية بإنشاء مكتب لحماية الطفل داخل مكتب الرئاسة خطوة في الاتجاه الصحيح.

نشيد بالجهود الأخيرة لمعالجة العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك من خلال الاستخدام المستمر للمحاكم المتنقلة والتمثيل القانوني المجاني والدعم النفسي والاجتماعي المقدم للناجين. نرحب بتمديد خطةَ العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جنوب السودان، وندعو إلى ترشيح قوات الدفاع

الشعبي لجنوب السودان في الوقت المناسب لأعضاء لجنة التنفيذ المشتركة لضمان تفعيلها الكامل.

وتظل دولة جنوب السودان من أخطر البيئات بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. ندين جميع التهديدات الموجهة للعاملين في المجال الإنساني وجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. يجب محاسبة الجناة. تضاف هذه الظروف إلى الحالة الإنسانية المتردية في بلد متأثر بالفيضانات.

ونرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للسلطات في وضع خرائط مشتركة للأراضي المرتفعة للتنقل إليها بسبب الفيضانات، وكذلك عمل فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لدعم إعداد خطة التأهب والاستجابة الوطنية للفيضانات وتنظيم حوارات السلام بين القبائل والمناطق المعرضة للخطر.

يظل تخلص دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من الألغام الأرضية المشتبه بها والذخائر المتفجرة، بما في ذلك دعم الاستجابة للفيضانات الطائرة، أداة حاسمة لضمان حماية المدنيين. كما أن تدفق الأشخاص من السودان يفاقم هذه التحديات، كما سمعنا للتو من الممثل الخاص للأمين العام هايسوم.

وفي الختام، يظل اختتاما إيجابيا للفترة الانتقالية في جنوب السودان أمراً لا غنى عنه لإحراز تقدم في البلد صوب السلام والازدهار. وتدعو مالطة جميع الشركاء الإقليميين والدوليين إلى دعم جنوب السودان في تحقيق هذا الهدف الحاسم. ولا مجال لإضاعة الوقت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد هايسوم والسيدة ميريكايي لورنا على إحاطتيهما اليوم. كما أرحب بمشاركة ممثلي جنوب السودان وكينيا في هذه جلستنا.

إن جنوب السودان في مفترق طرق. نأسف لغياب الإرادة السياسية التي أدت إلى تأجيل الانتخابات، مما أطال أمد عدم الاستقرار لسكان يعانون بالفعل من أزمات متعددة. لكي يتغلب جنوب السودان على التحديات الخطيرة التي يواجهها، ينبغي على قادته إظهار تصميمهم على تنفيذ الاتفاقيات التي التزموا بها.

سأدلي بثلاث نقاط عامة.

أولاً، نحث الحكومة على نشر جدول زمني موثوق للتحضيرات الانتخابية. والخطوة الأولى المهمة هي بدء تسجيل الناخبين. يجب إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة في صنع القرار وجميع العمليات الانتخابية، كما أكد الموقعون على الالتزام المشترك بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مؤتمر صحفي موجز لهذه الجلسة. نشكر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على عملها في بناء القدرات والإمكانيات للمؤسسات الانتخابية في جنوب السودان. ونحن ندعو الحكومة إلى مضاهاة هذه الجهود وتوفير التمويل لهذه الهيئات. نحث مرة أخرى على إعادة النظر في قانون جهاز الأمن الوطني الذي يسمح بالاعتقالات من دون أمر قضائي ويهدد حرية التعبير. كما ندعو الحكومة إلى إعادة التعاون بحسن نية مع مبادرة توماييني التي تقودها كينيا من أجل تعزيز إحلال سلام شامل.

وثانياً، نؤكد على أهمية تمكين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الوفاء بولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين. وقد شهد هذا العام زيادة مقلقة في حوادث النزاع العنيفة، بما في ذلك حالات مقلقة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ويستحق الناجون أن يروا العدالة ويجب محاسبة الجناة. ونشير إلى أن قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة تتعرض لعرقلة متزايدة من جانب الحكومة وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وندعو الحكومة إلى ضمان رفع جميع العوائق التي تعترض عمل البعثة.

ثالثا، تتطلب الحالة الإنسانية أيضاً اهتماماً عاجلاً، حيث يحتاج 9 ملايين شخص إلى المساعدة. وقد ازداد الوضع سوءاً بسبب تدفق أكثر من 850 000 من اللاجئين والعائدين من السودان. ونرحب بالمساعدات التي قدمها جنوب السودان للفارين من النزاع. كما نلاحظ التحديات التي يفرضها تفشي الأمراض المعدية في الآونة الأخيرة مثل الكوليرا وآثار تغير المناخ من خلال الفيضانات الشديدة التي لا تزال تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات.

في الختام، من الضروري إحراز تقدم حقيقي في جنوب السودان خلال العامين القادمين. وكما أوضحت الإحاطة القوية التي قدمتها السيدة لورنا، فإن المشاركة الهادفة للمرأة جزء لا يتجزأ من تحقيق ذلك.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب السودان.

السيدة أدنغ (جنوب السودان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب المجلس اليوم بشأن الجهود الجارية التي يبذلها جنوب السودان والتحديات التي يواجهها. وأود أن أعرب عن امتناننا للممثل الخاص نيكولاس هايسوم وفريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على دعمهم. كما أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الشامل عن جنوب السودان (S/2024/776). وأود أن أنوه بحضور زميلي الممثل الدائم لكينيا وأشكره على حضوره هنا. كما أود أن أشكر السيدة ميريكاجي لورنا على بيانها وإحاطتها. إن مثل هذه الفرص هي ما ناضل جنوب السودان طوال هذه السنوات من أجله: تعبير مواطني جنوب السودان عن آرائهم واستماع الحكومة إلى تلك الآراء. ولذلك، أدعو الله أن نواصل العمل معا للتأكد من تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله جنوب السودان.

كان قرار تمديد الفترة الانتقالية قرارا صعبا اتُخذ للحفاظ على السلام وضمان أساس مستقر لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وكان التأخير ضرورياً بسبب القيود المالية والتحديات اللوجستية. وعلى الرغم من تلك الانتكاسات، ما زلنا ملتزمين باستخدام هذه الفترة الممتدة لمواجهة تلك التحديات. ونرحب بالدعوة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وبعثة الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن لمضاعفة جهودنا ونعمل بنشاط مع المؤسسات الانتخابية والأمنية لوضع إطار زمني واقعي للانتخابات وضمان القيام بالاستعدادات المناسبة.

كما نود أن نؤكد لشركائنا الدوليين أننا نركز على ضمان توفير التمويل الكافي لتنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقد وجهت الحكومة الهيئات المعنية بإعطاء الأولوية لاعتماد مخصصات للميزانية لتيسير تسجيل الناخبين ووضع الدستور ونشر القوات الموحدة اللازمة. وهذه الخطوات ضرورية لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات سلمية في نهاية الفترة الانتقالية. إننا ندرك أنه لا تزال هناك حاجة إلى الكثير من العمل، مما سيتطلب استمرارا في التفاني وفي توفير الموارد.

ولا تزال حكومة جنوب السودان ملتزمة بتنفيذ اتفاق السلام المنشط. وقد اتخذنا تدابير استباقية، بما في ذلك الإجراءات التشريعية الأخيرة، لتعزيز المؤسسات التي تدعم القيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة. وعلاوة على ذلك، فإننا نعمل على تهيئة بيئة آمنة يمكن فيها لجميع الأحزاب السياسية المشاركة بحرية في العملية السياسية.

ويقر جنوب السودان أيضاً بأهمية تعزيز التعاون الإقليمي والشراكات مع جيراننا وحلفائنا الدوليين حيث أن هذه العلاقات ضرورية للحفاظ على السلام والاستقرار، سواء على الصعيد المحلي أو في جميع أنحاء المنطقة. وسعيا لتحقيق هذه الأهداف، يتواصل الرئيس سلفا كير ميارديت بنشاط مع القادة الإقليميين. ونعتقد أن هذه الحوارات تؤكد التزام جنوب السودان بدعم السلام، وهو ما يسهم بدوره في تحقيق السلام في جميع أنحاء المنطقة. وقد أتاحت الاجتماعات التي عقدها الرئيس سلفا كير فرصاً قيّمة لمناقشة تنفيذ اتفاق السلام المنشط ومبادرة توماياني والاستقرار الإقليمي. وتعبر هذه المشاركات عن تفانينا في تعزيز نهج إقليمي متماسك تجاه السلام والتنمية. وتظل حكومة جنوب السودان ملتزمة بتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين، ليس لصالح مواطنينا فحسب، ولكن أيضاً كجزء من التزام أوسع نطاقاً بتحقيق الازدهار في أفريقيا. كما نتطلع إلى مواصلة التعاون مع جيراننا وشركائنا الدوليين لمواجهة التحديات المشتركة.

ويدرك جنوب السودان أهمية مبادرة توماياني والنية الإيجابية من وراء ذلك المنبر الإضافي الهادف إلى تعزيز الحوار. وفي الوقت نفسه، نتفهم الشواغل التي أثارها أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتوافقها مع اتفاق السلام المنشط. وقد اتخذت حكومة جنوب السودان خطوات استباقية لتوضيح دور مبادرة توماياني باعتبارها مكملة لاتفاق السلام المنشط وليست بديلاً عنه. ونقدر مشاركة الوسطاء الرئيسيين، بما في ذلك الإيغاد وممثلو الاتحاد الأفريقي، في تيسير المناقشات لمواءمة

تلك المبادرات مع الأهداف الأساسية لعمليتنا الوطنية للسلام. ويوم أمس، وتلبيةً لدعوة من الرئيس سلفا كير ميارديت، أفاد السيد ويليام روتو، رئيس كينيا، بأن فريق الوساطة سيعاود الاجتماع لحل المسائل العالقة في غضون أسبوعين.

ويعرب جنوب السودان عن تقديره لأعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي الذين ما زالوا يتضامنون معنا ويحترمون قراراتنا الوطنية. ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تظل ملتزمة بالسلام وندعو إلى حوار بنّاء مع المترددين في الانضمام إلى العملية. وإننا على ثقة بأننا نستطيع بجهودنا الجماعية أن نرسي الأساس لمستقبل سلمي وديمقراطي لجنوب السودان. وتواصل بعثة الأمم المتحدة القيام بدور لا يقدر بثمن في دعم جهود بناء السلام والأمن. ونعرب عن الامتنان لولايتها ذات الأهمية البالغة لدعم عملية السلام. وتتطلع حكومة جنوب السودان إلى مواصلة التعاون مع البعثة فيما نعمل معاً لمواجهة التحديات على أرض الواقع. وندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانبنا بينما نسعى للحصول على الدعم في المجالات التي ما زلنا نواجه فيها عقبات، خاصة فيما يتعلق بإنشاء الآليات الانتخابية وتعزيز الأمن وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية. وسيكون لتضامن المجلس والتزامه دور أساسي في مساعدة جنوب السودان على تحقيق تطلعاته نحو مستقبل سلمي وديمقراطي.

كما أننا نمضي قدماً في إصلاحاتنا التشريعية. وكما ذكرت سابقاً، فقد اعتمدنا مشاريع قوانين تتعلق بالإدارة المالية والعدالة التشريعية والمواءمة المؤسسية مع المعايير الدولية. وتشمل مشاريع القوانين الرئيسية المعتمدة قانون المكتب الوطني للإحصاء وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقانون المشتريات العامة والتصرف في الأصول. وهذه القوانين تعزز الشفافية المالية وهي ضرورية للاستقرار الاقتصادي. والجدير بالذكر أن مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح ومشروع القانون المتعلق بإنشاء هيئة التعويض وجبر الضرر يؤكدان التزامنا بالعدالة والمصالحة ومساعدة الضحايا. كما يؤكد جنوب السودان من جديد التزامه بالأمن العالمي من خلال التصديق مؤخراً على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وفيما يتعلق بقانون الأمن الوطني، نقرّ بالشواغل المتعلقة بصلاحيات جهاز الأمن الوطني. وبينما يجري سن هذا القانون مع إجراء المشاورات اللازمة، فإننا نظل مستعدين لكفالة أن يوازن الإطار بين الاحتياجات الوطنية وحقوق المواطنين. وتماشيا مع التزامنا بالمعايير الدولية، قدم جنوب السودان خمسة تعهدات لإنهاء انعدام الجنسية خلال الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن انعدام الجنسية الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بما في ذلك الانضمام إلى الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام 1954 والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961. ويسعدنا أن نعلن أن جنوب السودان أودع الآن صكوك تصديقه على تلك الالتزامات وهو ملتزم بتنفيذها.

يقر جنوب السودان بالتحديات الاقتصادية الخطيرة، بما في ذلك التضخم وتقلبات أسعار العملات وانخفاض عائدات النفط بسبب تعطل خطوط الأنابيب. وقد أدت هذه المشكلات إلى تفاقم تكاليف المعيشة، مما أثر على الفئات الضعيفة. ونتخذ خطوات استباقية، بسبل من بينها التدخلات التي يقوم بها مصرف جنوب السودان لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، كما نعمل على تحسين الشفافية في إدارة عائدات النفط والعمل مع الشركاء لإنشاء شبكات أمان أقدر على امتصاص الصدمات. كما أن جنوب السودان يشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية الحالية التي ذُكرت عدة مرات في هذه القاعة. وسنواصل السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم في هذا الصدد. ونواجه أيضاً بعض الفاشيات، ومنها الكوليرا والتهاب الكبد الوبائي من النوع (هـ) وجدري القردة.

في الختام، يؤكد جنوب السودان من جديد التزامه بتحقيق السلام والاستقرار المستدامين من خلال اتفاق السلام المنشط. وبالرغم من أن الطريق أمامنا قد يكون صعباً، فإننا عازمون على المضي في سبيلنا ليصبح جنوب السودان موحداً وسلمياً وديمقراطياً. ونطلب استمرار دعم المجلس وتشجيعه ومشاركته البناءة في الوقت الذي نعمل فيه على تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد لوكالي (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل معكم، سيدي، ومع أعضاء المجلس الآخرين لمعالجة القضايا التي تؤثر على عالمنا اليوم. وأشكر أيضاً الممثل الخاص للأمين العام، نيكولاس هايسوم، وفريقه من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على إحاطته الشاملة. كما أشكر السيدة ميريكاجي على إحاطتها. تشكل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة الموجودة في جنوب السودان شريكاً موثوقاً لشعب جنوب السودان في رحلته نحو مجتمع سلمي ومستقر ومزدهر. وهم يستحقون الثناء والدعم.

تثني كينيا، بوصفها من بلدان المنطقة، على حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة لجنوب السودان على جهودها الرامية إلى بناء دولة شاملة للجميع. ومنذ تشكيل الحكومة في عام 2018، تحققت إنجازات كبيرة في محاولة للتصدي للتحديات الأمنية والإنمائية التي تواجه البلد، كما أبرز الأمين العام في تقريره (S/2024/776) والممثل الخاص في إحاطته التي قدمها هذا الصباح.

وحيثما استمرت التحديات، أو حيثما ظهرت تحديات جديدة، شهدت كينيا رغبة وتصميماً من حكومة وشعب جنوب السودان في البحث عن حلول لتلك التحديات. لقد شهدنا ذلك في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018. وشهدنا ذلك في الإجراءات التي اتخذتها قيادة جنوب السودان للتواصل مع القادة الإقليميين من أجل المساعدة في مصالحتهم مع قادة المعارضة. وشهدنا ذلك في كرم شعب جنوب السودان في استضافة النازحين نتيجة للنزاعات في البلدان المجاورة.

وعندما نواجه نزاعات بحجم وضخامة تلك التي نشهدها في جميع أنحاء عالمنا اليوم، يكون الإغراء بتحويل التركيز بعيداً عن الحالات القديمة قوياً. بل إن الإغراء بتجاهلها وصرف النظر عنها يكون أقوى. ولكن لا ينبغي أن يحدث ذلك في جنوب السودان. فلا يمكننا المخاطرة بالتراجع عندما يكون هناك الكثير من الأدلة على حدوث تغيير إيجابي كبير. ولا يمكننا أن نضجر من مساعدة جنوب السودان في تحمل بعض أعباء النزاعات داخل المنطقة عندما يتبوأ بفخر مكانته في المجتمع الدولي. لذلك يجب أن ندعم شعب جنوب السودان ليصل إلى هدفه النهائي. وعلينا أن نشجعه على التوجه نحو السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

إن بلدي يقوم بدوره في هذا الصدد. فرئيس جمهورية كينيا، السيد ويليام روتو، يستضيف محادثات الوساطة بين حكومة جنوب السودان وجماعات المعارضة تحت رعاية مبادرة توماييني. وتجدر الإشارة إلى أن مبادرة توماييني ليست بديلاً عن اتفاق السلام المنشط، بل هي جهد مكمل له. وقد سجلت هذه المبادرة تقدماً هائلاً منذ أن أطلقها رؤساء دول شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شهر أيار/مايو، والأطراف حالياً على وشك توقيع بروتوكولات مختلفة. وكما ذكر متحدثون آخرون، فقد كان الرئيس روتو في جنوب السودان أمس لإجراء مشاورات مع رئيس جنوب السودان وقادة سياسيين آخرين. وفي أعقاب ذلك الاجتماع، اتفقت الأطراف على استئناف المحادثات في نيروبي وإحراز تقدم سريع خلال الأسبوعين المقبلين. وبالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في المنطقة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، ستسعى كينيا إلى إقامة شراكات مع أعضاء المجلس، بل ومع بقية المجتمع الدولي، وغرس التضامن بينهم، من أجل تنفيذ كل من اتفاق السلام المنشط وبروتوكولات توماييني بحيث يتمكن جنوب السودان من إجراء انتخاباته دون تأخير لا مبرر له.

أخيراً، نأمل أن ندعم جميعاً جنوب السودان على نحو بنّاء لتحقيق الظروف، مثل توحيد قواته الأمنية وغيرها، التي ستحرره في نهاية المطاف من تدابير مثل حظر توريد الأسلحة ونظام الجزاءات. إن تدابير من قبيل حظر توريد الأسلحة، رغم أنها تُتخذ في كثير من الأحيان بنوايا حسنة، إلا أنها تميل إلى تقويض قدرة البلد على تأمين جميع أنحاء أراضيه، وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني، وضبط النزاعات القبلية، كما أشار المتحدثون السابقون هنا اليوم. لذلك نحث على أن نتضامن جميعاً لدعم شعب جنوب السودان والعمل معه لضمان أن يصبح عضواً مسؤولاً في المجتمع العالمي وأن يستمر في ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 11/25.